الرأي
العدد (A0 -12394) ● الجمعة 7 يونيو 2013
Issue No. (A0 -12394) ● Friday 7 June 2013
10
الاقتصادي
ECONOMIC

للتواصل Alrai.np
@AlraiMediaGroup
آخر الأخبار
لحظة بلحظة
إلى جوالك
أرسل ن أو N
ZAIN 98938
WATANIYA 1422
VIVA 55665

تثبيت الفائدة الأوروبية ... انتظاراً للتعافي

فرانكفورت، لندن- وكالات - أبقى البنك المركزي الأوروبي وبنك إنكلترا أسعار الفائدة عند مستواها المتدني بشكل قياسي عند 0.5 في المئة في وقت ينتظر فيه أن تنتشل منطقة اليورو المؤلفة من 17 دولة نفسها من الركود في النصف الثاني من العام.

وجاء قرار البنك المركزي الأوروبي، ومقره فرانكفورت، بعد أن أقدم على خفض الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية في اجتماعه قبل أربعة أسابيع. ومنذ ذلك الحين، تظهر البيانات ارتفاع أسعار المستهلكين السنوية إلى 1.4 في المئة، لكن مع ذلك لا تزال ضمن الحدود المستهدفة للتضخم من جانب البنك المركزي الأوروبي بألا يتجاوز المعدل 2 في المئة.

وترك البنك أيضا سعر الفائدة على الودائع عند الصفر وفائدة الاقتراض الطارئ عند واحد في المئة.

وقال رئيس البنك المركزي الاوروبي ماريو دراغي (الصورة) ان منطقة اليورو تتجه الى «انتعاش متدرج جداً» في وقت لاحق هذا العام بفضل السياسة النقدية الميسرة للبنك والطلب من الخارج.

ويقول محللون إن هذا قد يعطي البنك مساحة أكبر للحركة واتخاذ خطوات جديدة في ما يتعلق بالسياسة النقدية بما في ذلك خفض سعر الفائدة أو اتخاذ إجراءات لزيادة معدلات السيولة النقدية لدى البنوك إذا فشلت دول اليورو في العودة إلى النمو الاقتصادي خلال العام الحالي.

وتشير البيانات الاقتصادية التي صدرت أخيراً إلى احتمالات خروج منطقة اليورو من دائرة الركود في وقت لاحق من العام الحالي.

وقالت المفوضية الأوروبية الشهر الماضي إن مؤشرها للثقة الاقتصادية الذي تتم متابعته عن كثب انتعش إلى 89.4 نقطة في مايو، بعدما تراجع إلى 88.6 نقطة في أبريل.

وعلى الرغم من ارتفاع البطالة بشكل قياسي، تستقر ثقة المستهلكين في اقتصاد تكتل العملة الموحدة الآن عند أعلى مستوياتها في نحو عام.

ويأتي قرار البنك المركزي الأوروبي عقب إعلان بنك انكلترا المركزي الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير عند 0.5 في المئة وبقاء برنامجه للتيسير الكمي عند 375 مليار جنيه إسترليني (579.1 مليار دولار).

كان رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي صرح هذا الأسبوع بأن منطقة اليورو ستبدأ «في تعاف تدريجي للغاية» في وقت لاحق من العام مدعوما بسياسة نقدية تكييفية وتحسن في الطلب الأجنبي.

ومن المتوقع أن يكشف دراغي عن أحدث توقعات البنك بشأن التضخم والنمو الاقتصادي في مؤتمره الصحافي الذي سيعقده في وقت لاحق من اليوم.

من جهته، جمّد بنك إنكلترا الفائدة عند 0.5 في المئة، وثبّت حجم برنامج شراء الأصول عند 375 مليار جنيه إسترليني.

وصوتت لجنة السياسة المالية أيضاً على الإبقاء على مخزون برنامج شراء الأصول الممول من خلال إصدارات احتياطيات البنك المركزي، من دون تغيير عند 375 مليار جنيه.

وكان المصرف حافظ أيضاً الشهر الماضي على سعر الفائدة وبرنامج شراء الأصول. وكان برنامج شراء الأصول أطلق في مارس 2009 وكان 50 مليار جنيه وتم رفعه إلى 375 مليار في الخامس من يوليو 2012.

وكان الاقتصاديون يتوقعون قرار البنك بالابقاء على سياسته النقدية دون تغيير قبل وصول خليفة كينج الشهر المقبل وهو مارك كارني المحافظ السابق للبنك المركزي الكندي اذ ان بيانات صدرت في الفترة الاخيرة أشارت الى أن الانتعاش البريطاني يكتسب قوة.

وإثر القرار، ارتفع الجنيه الاسترليني الى أعلى مستوى في أربعة أسابيع مقابل الدولار وأفضل مستوى في أسبوعين مقابل اليورو أمس. وارتفع اليورو الى أعلى مستوى في أربعة أسابيع مقابل الدولار. وقام مستثمرون ببناء مراكز للمراهنة على تراجع اليورو.

7 شركات كويتية في مصر برأسمال 157 مليون دولار

| القاهرة - من محمود عبدالله |

كشف وزير الاستثمار المصري يحيى حامد، عن تأسيس 7 شركات كويتية في مصر، خلال الفترة من أول يناير 2013 وحتى نهاية أبريل الماضي، برأسمال مصدر قدره 157.26 مليون دولار، حيث بلغت المساهمات الكويتية فيها نحو 10.55 مليون دولار، فضلا عن ضخ المستثمرين الكويتيين لاستثمارات جديدة في شركات قائمة في مصر.

أضاف في تصريحات لـ «الراي»، إنه تم تأسيس 5 شركات كويتية في قطاع الخدمات برأسمال مصدر قدره 48.69 مليون دولار، وبمساهمات كويتية بلغت 3.27 مليون دولار، كما تم تأسيس شركتين في قطاع الإنشاءات برأسمال مصدر قدره 1.46 مليون دولار، وبمساهمات كويتية بلغت 85 مليون دولار، كما بلغت مساهمات الكويتيين في قطاع التمويل نحو 1.89 مليون دولار، من إجمالي استثمارات 69.19 مليون دولار.

وأوضح أن مساهمات الكويتيين في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بلغت نحو 28 مليون دولار، من إجمالي استثمارات 69 مليون دولار، وفي القطاع الزراعي نحو 11 مليون دولار، من استثمارات 50 مليون دولار.

وأكد على الاهتمام الذي توليه وزارة الاستثمار تجاه الاستثمارات العربية والأجنبية، وذلك بهدف نقل أحدث أساليب التكنولوجيا والمعرفة لمصر، موضحا أن هناك توجها حكوميا خلال الوقت الحالي، لعقد شراكات فعالة بين القطاع الخاص والشركات القابضة التابعة لقطاع الأعمال العام، من خلال تطبيق نظام المشاركة بالإدارة أو تأجير خطوط إنتاج طويلة الأجل، مشددا على إعطاء الأولوية للمشروعات الإنشائية ذات العمالة الكثيفة، وكذلك مشروعات البنية التحتية مثل مشروعات الكهرباء والطاقة النظيفة.

وأشار إلى أنه تم تأسيس 775 شركة عربية في مصر خلال الأربعة أشهر الأولى من العام الحالي، وذلك برأسمال مصدر بلغ نحو 1.7 مليار دولار، وبإجمالي مساهمات عربية وصلت إلى نحو 190.02 مليون دولار.

أكد وزير الاستثمار المصري أن مصر ترحب وتدعم جميع الاستثمارات الأجنبية القائمة على أرض مصر، مشيرا إلى أن فلسفة عمل وزارة الاستثمار حاليا ترتكز على الدفع بمجالين في ذات الوقت، وهما حل مشكلات الاستثمارات القائمة من جانب، والعمل على جذب استثمارات جديدة من جانب آخر، وذلك بما يضمن للدولة قدرتها على جذب مزيد من الاستثمارات، وللمستثمر العمل في مناخ مستقر وآمن، مليء بالحوافز والفرص الاستثمارية الواعدة.

الهاشل يجيب: فليتوقف تقليد الأدوات التقليدية

لماذا لم تتفوّق البنوك الإسلامية عند المسلمين؟

يقول محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل إن التمويل الإسلامي لا يشكل أكثر من واحد في المئة من الأصول المالية العالمية.

وأطلقت منظمة «السوق المالية الإسلامية الدولية» (IIFM)، ومقرها البحرين، معايير عالمية لاتفاقيات تمويل «الوكالة» في 3 يونيو الجاري، في اتفاق يسلط الضوء على إدارة تمويلات «الوكالة» المجمعة، التي تقضي بأن يقوم «الموكّل» بتعيين «الوكيل» كعميل، بإمكانه استثمار المبالغ في أدوات متوافقة مع الشريعة مقابل رسم.

ويقول الرئيس التنفيذي لـ «السوق المالية الإسلامية الدولية» إجلال أحمد علوي إن «التوثيق بمعايير عالمية تم تطويره ليصبح بالإمكان استخدامه في سوق الانتربنك الإسلامي بين المؤسسات المالية لتمكينها من إدارة متطلبات السيولة لديها». ويضيف «إنها تهدف أيضاً إلى تقليص الاعتماد الزائد على مرابحات السلع في عمليات سوق الانتربنك».

ويعد توحيد المعايير واحداً من التحديات الأساسية التي تواجه قطاع التمويل الإسلامي، إذ تسعى البنوك الإسلامية منذ سنوات إلى إيجاد معايير وطنية، إن لم يكن عالمية، إذ إن عدم الإجماع بين الهيئات الشرعية يؤدي إلى إرباك البنوك.

الموجودات الإسلامية حسب القطاع

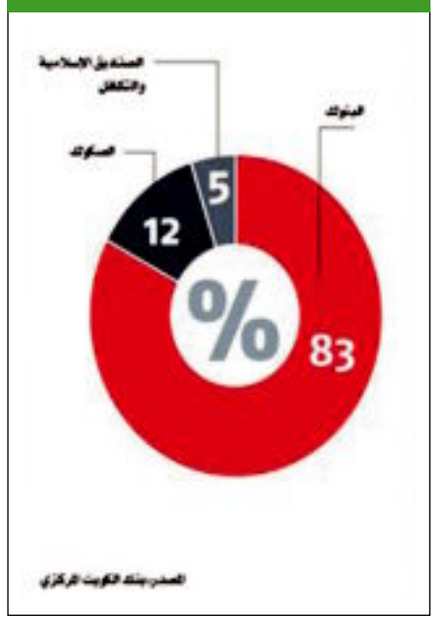

الموجودات المالية الإسلامية عالمياً

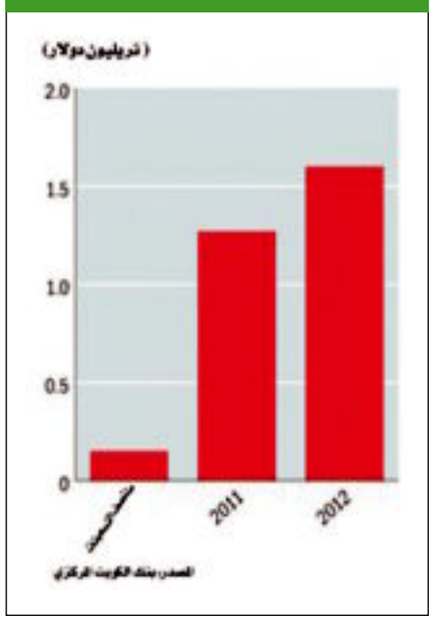

○ التمويل الإسلامي أقل من 1 في المئة عالمياً ... سوقه مشتتة وأدواته معقدة تضيف إلى التكلفة

○ معايير عالمية جديدة لـ «الوكالة» قد تجعلها معتمدة في «الإنتربنك الإسلامي»

وفي حين نما القطاع المالي الإسلامي 20.4 في المئة ليبلغ نحو 1.6 تريليون دولار في العام 2012، فإن حجم الأصول المالية الإسلامية ما زال ضئيلاً، ولا يتجاوز وفق بعض التقديرات 1 في المئة من الأصول المالية العالمية، وفقاً للهاشل.

ويقول الهاشل «إن حجم سوق الصكوك، البالغ 240 مليار دولار، هامشي عند مقارنته بسوق أوراق الدين التقليدية التي تقدر بنحو 78 تريليون دولار. أما سوق التأمين التكافلي فهو أصغر، ولا يكاد يشكل إلا جزءاً ضئيلاً للغاية من قطاع التأمين العالمي».

ويلفت إلى أنه «حتى في دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا، حيث تحظى البنوك الإسلامية بحضور بارز، لا تتجاوز حصة هذه البنوك ثلث الحصة السوقية، باستثناء الكويت والسعودية». ويضيف «ان الفشل في الوصول إلى جمهور كبير، معطوفاً على المستوى الكبير من التشتت، ربما قاد تآكل الهامش. إذ تُظهر بعض الدراسات أن ربحية البنوك الإسلامية ضعيفة نسبياً، ومن اسباب ذلك العوامل الهيكلية، لكون المنتجات معقدة وتضيف إلى التكلفة».

بالإضافة إلى ذلك، يتركز التمويل الإسلامي على الصيرفة الإسلامية، التي تشكّل 83 في المئة من موجودات الصناعة، فيما تشكل الصكوك 12 في المئة، وتبقى النسبة المتبقية لقطاع التكافل.

وتظل كمية الأدوات المتداولة القصيرة الأجل والمتوافقة مع الشريعة محدودة، والصكوك القصيرة الأجل التي تصدرها البنوك المركزي لا يتم إصدارها بانتظام بالعملات الدولية.

ولمواجهة ذلك، يرى الهاشل أن المزيد من النمو يتطلب الابتعاد عن تقليد الأدوات المصرفية، وتوفير منتجات تعكس بشكل أفضل أساسيات التمويل الإسلامي.

(عن «ميد»)

اقتراح من «المفوضية» يسحب الرقابة على «الليبور» من لندن إلى باريس

هل تضع أوروبا يدها على تسعير النفط؟

تسعى المفوّضية الأوروبية إلى فرض رقابة على المؤشرات القياسية لأسعار النفط والذهب وفائدة الليبور وغيرها، من قبل هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية في باريس، ما قد يلقى مقاومة شديدة في بريطانيا والولايات المتحدة.

ومن شأن هذا الاقتراح، الذي كشفت «فاينانشال تايمز» عن مسودته أمس، إخراج آلية تسعير فائدة «الليبور»، الأشهر عالمياً، من يد لندن، ما قد يُغضب عاصمة الضباب، التي تعمل منذ أشهر على مراجعة شاملة لاستعادة الثقة بأهم معدل قياسي للفائدة في العالم، بعد الفضيحة التي كشفت عن تلاعب البنوك العالمية بآلية تسعيره طيلة سنوات.

وربما ترى لندن في الاقتراح الاوروبي تصويتاً بعدم الثقة بإجراءاتها لتقوية الرقابة على الليبور، لكن موقف بروكسل، حيث مقر المفوضية الأوروبية، كان يدعو على الدوام إلى تعزيز دور الجهات الرقابية الأوروبية الموحّدة في الرقابة على قطاعات البنوك والتأمين والأسواق المالية، وحقق ذلك نجاحاً متفاوتاً.

وبحسب «فاينانشال تايمز»، ربما يُنشر الاقتراح الأوروبي هذا الصيف، لكن سيكون من الصعب تمريره كقانون قبل انتخابات البرلمان الأوروبي العام المقبل.

وتقضي مسودة الاقتراح الأوروبي بأن تكون للجهات الناظمة سلطة إجازة المؤشرات القياسية (benchmarks) التي تستخدم كمرجع في الأدوات المالية المتداولة أو العقود المالية. ويشمل ذلك مئات المؤشرات القياسية، من معدلات الفائدة إلى معظم السلع والمستوردات.

وتأتي مسودة الاقتراح بعد أسابيع فقط من مباشرة المفوضية الأوربية تحقيقاً في تلاعب محتمل بأسعار النفط القياسية. ومازالت الأسعار القياسية لخام «برنت» غير خاضعة للرقابة، إذ يقاوم الناشرون من أمثال نشرة «بلاتس»، التي تُصدرها شركة «ماكغرو هيل» المالية المدرجة في بورصة نيويورك، أي رقابة على عملها.

وفي حين تقترح المسودة الأوروبية أن يكون الإشراف على الغالبية العظمى من مديري المؤشرات في بلدانهم، فإنها تقضي بأن تكون الرقابة على المؤشرات الحساسة مثل الليبور واليوريبور و«المؤشرات الحساسة للاتحاد» مباشرة من هيئة الأوراق المالية في باريس.

وتقول المسودة «إن بعض مؤشرات فائدة ما بين البنوك قد تكون لها تأثيرات في أكثر من دول عضو في الاتحاد الأوروبي، ما يعني أن الرقابة على مثل هذه المؤشرات القياسية من قبل سلطات وطنية منافسة في دولة أخرى لن يكون فعّالاً ومؤثراً من حيث التعامل مع المخاطر».

وتضيف «بالنسبة إلى المؤشرات القياسية الحساسة في الاتحاد، مثل اليوريبور والليبور، من الضروري أن تكون لدى هيئة الأسواق الأوروبية (اسما) السلطة للرقابة على مثل هذه المؤشرات».

ويفترض أن تكون لدى المراقبين على المؤشرات السلطة للإمساك بالوثائق، وطلب معلومات الأسواق، والدخول إلى أنظمة التداول في أسواق السلع، وإيقاف التداول في أوراق مالية تتبع مؤشراً قياسياً معيناً، وتجيد الأصول وتصحيح الأخطاء.

وتتسابق الجهات الناظمة حول العالم إلى استعادة الثقة بمعدلات الفائدة القياسية بعد فضيحة التلاعب بها. وبرزت المخاوف من تذبذبات مؤشرات السلع أخيراً عندما بدأت المفوضية الأوروبية تحقيقاً في سلامة المؤشرات القياسية لأسعار الطاقة.

وتتسم المقاربة الأوروبية بالشمولية، إذ إنها تغطي جميع المؤشرات القياسية للسلع. وستكون لدى هيئة الأسواق الأوروبية بموجب الاقتراح، السلطة لاجبار البنوك على المشاركة في لجان بشأن الليبور واليوريبور والمؤشرات الأخرى المهمة، من منطلق أن فشل هذه المؤشرات قد تكون له تأثيرات مهمة على الاستقرار المالي، وانتظام الاسواق والمستثمرين». وقد أوقفت بنوك عدة الاعتماد على اليوريبور كمؤشر قياسي، في ضوء التحذيرات من أن الاشتراك فيه قد يصبح ملزماً في المستقبل.

(عن «فاينانشال تايمز» بتصرّف)

هل تقبل لندن بالتخلي عن «مجد الليبور»؟

○ نشرات تسعير النفط مثل «بلاتس» مازالت تقاوم فرض أي رقابة على عملها

○ المفوضية الأوروبية بدأت أخيراً تحقيقاً في صدقية تذبذب مؤشرات أسعار الطاقة

شملت 9 دول بينها الصين والهند

أميركا توسّع الإعفاءات من العقوبات على النفط الإيراني

واشنطن- وكالات - وسعت الولايات المتحدة إعفاءاتها من العقوبات على مشتريات النفط الإيراني لتشمل تسع دول بينها العملاقان الهندي والصيني اللذان يحتجان الى مواد الطاقة، كما اعلن وزير الخارجية جون كيري.

وفي نظر واشنطن، فان هذه الاقتصادات التسعة (الصين والهند وماليزيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة وجنوب افريقيا وسريلانكا وتركيا وتايوان) اتخذت اجراءات للحد وحتى لوقف وارداتها من النفط الخام الايراني وليست معنية بالعقوبات الاقتصادية الاميركية ضد ايران بسبب برنامجها النووي. والاعفاء من العقوبات الممنوح منذ 20 مارس 2012 تم تمديده 180 يوما بحسب بيان لكيري.

وكانت سلفه هيلاري كلينتون اتخذت الاجراء نفسه من الاعفاء في ديسمبر ويشمل تسع دول. ومنحه كيري نفسه في مارس لـ11 اقتصادا بينها عشرة في الاتحاد الاوروبي (اليابان وبلجيكا وجمهورية تشيكيا وفرنسا والمانيا واليونان وايطاليا وهولندا وبولندا واسبانيا وبريطانيا).

وفي الاجمال، فان هذه الدول العشرين «واصلت الحد بشكل كبير من حجم مشترياتها من النفط الخام الايراني او اوقفت تلك المشتريات تماما».

وقال كيري ان «الولايات المتحدة والمجتمع الدولي يبقيان جنبا الى جنب لمواصلة الضغط على النظام الايراني حتى يستجيب للهواجس بشأن برنامجه النووي».

وقال كيري في بيان «تقف الولايات المتحدة والمجتمع الدولي كتفا بكتف في مواصلة الضغط على النظام الايراني الى ان يعالج كل بواعث القلق بشأن برنامجه النووي».

من جانبه ذكر البيت الأبيض في بيان ان الرئيس الاميركي باراك أوباما أكد ان هناك ما يكفي من النفط والمنتجات النفطية التي يجري انتاجها خارج ايران بحيث تسمح للدول بالاعتماد بشكل أقل على النفط الايراني الخام.

أرقام

0.5

مليون عامل تقريباً هو العدد الإجمالي للمقيمين الذين استفادوا من مهلة تصحيح أوضاعهم في السعودية، بحسب إحصائية صادرة عن وزارة العمل السعودية أمس. وكان العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز قد أمر في 6 أبريل بمنح مهلة مدتها ثلاثة أشهر للمخالفين لنظام العمل والعاملين لدى غير كفلائهم لتصحيح أوضاعهم. ويعمل في السعودية نحو تسعة ملايين وافد توفر تحويلاتهم النقدية دعما لاقتصادات دولهم وفي مقدمتها الهند وباكستان والفيليبين وبنجلادش واليمن والسودان ومصر. (د ب أ)

10.8

هي النسبة المئوية لمعدل البطالة في فرنسا، الأعلى مستوى في 14 عاما في الربع الاول من 2013. ويثير هذا الرقم شكوكا جديدة في شأن هدف الرئيس فرانسوا أولوند بوقف ارتفاع البطالة بحلول نهاية العام. وانزلق ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو الى الركود في الربع الاول وتتوقع المفوضية الاوروبية وصندوق النقد الدولي انكماش الاقتصاد الفرنسي في 2013 بأكمله. وقال كل الاقتصاديين الذين استطلعت رويترز اراءهم انهم يعتقدون أن الحكومة لن تحقق هدفها بوقف ارتفاع البطالة بحلول نهاية العام. (رويترز)

5

مليارات دولار هو حجم الخسائر التي تكبدتها الأردن بسبب «الربيع العربي»، وفق تقديرات رئيس الحكومة الأردنية عبد الله النسور، الذي قال خلال زيارته لمحافظة المفرق الكائنة في شمال شرق البلاد والمحاذية للحدود السورية أمس أن «الربيع العربي كلف الأردن خسائر وصلت إلى 5 مليارات دولار». وأضاف أن حكومته «بحاجة إلى اتخاذ قرارات صعبة وغير شعبية حتى يعاد تصحيح المسار الاقتصادي». ومن المتوقع أن تعلن الحكومة الأردنية محافظة المفرق «مدينة منكوبة» جراء استضافتها اللاجئين السوريين.

2.5

في المئة هي نسبة نمو الاقتصاد اللبناني، وفق ما أعلنه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، الذي نفى أمس وجود تحويلات للودائع من داخل لبنان الى الخارج معلنا في الوقت ذاته ان بلاده حققت نموا «رغم الوضع المعقد». وأكد سلامة ان تدفق التحويلات من الخارج الى الداخل لم يتوقف يوما لافتا الى انه مؤشر جيد يعكس متانة الوضع المالي والثقة بالنظام المصرفي اللبناني. وقال «ان لا خوف على العملة الوطنية بسبب سياسة الهندسة المالية والاجراءات الوقائية التي يعتمدها المصرف».

800

مليار دولار أميركي هو حجم الخسائر السنوية التي تتكبدها الشركات من الجرائم الإلكترونية المنظمة، وفق ما ذكر المشاركون في معرض ومؤتمر الخليج لأمن المعلومات في دبي. وقال المشاركون في ختام أعمال المؤتمر إن كثيرا من مجرمي الإنترنت يفضلون إجراء صفقات صغيرة لا تثير الشكوك لدى السلطات ما يجعل منها تجارة مربحة، داعين الشركات إلى «المبادرة فورا إلى وضع خطط تشكل فيها الإجراءات الاستباقية 80 في المئة من آلية العمل وعدم انتظار وقوع الهجوم».